



PROVISIONAL  
A/37/PV.42  
29 October 1982  
ARABIC



الأمم المتحدة  
الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والأربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الاثنين ، ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢ ، الساعة ١٠ / ٣٠

الرئيس : السيد لوساكا  
( نائب الرئيس )  
( زامبيا )  
ثم : السيد هولاي  
( الرئيس )  
( هنغاريا )

- وثائق تفويض الممثلين في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة [٣]  
(ب) التقرير الأول للجنة وثائق التفويض ؛ وتعديل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .  
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات  
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
room A-3550, 866 United Nations Plaza  
من المحضر .

82-63247/A

افتتحت الجلسة الساعة ١١ / ٠٥البند ٣ من جدول الأعمالوثائق تفويض الممثلين في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة(ب) التقرير الأول للجنة وثائق التفويض (A/37/543) ، وتعديل (A/37/L.8)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل جمهورية لاو الديمقراطية

الشعبية لكي يقدم التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 .

السيد سويثيرات (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

تار مرة أخرى هذا العام مسألة تمثيل شعب كمبوتشيا ، التي تعتبر ذات أهمية خاصة بالنسبة لهيئة منظمنا ، وبالنسبة لمبادئ السلام والعدالة التي تدافع عنها ، وتطرح على الجمعية العامة لبحثها .

ان هذه المشكلة ، التي هي عن طريق تشجيع خبيث من جانب القوى الاستعمارية وقوى الهيمنة قد عوّقت على مدى ثلاثة أعوام متتالية جهود الأمم المتحدة باعتبارها المدافعة عن حقوق الشعوب ، هذه المشكلة يمكن أن تضعها حتى في مأزق لا مخرج منه ان ما كان سوف يؤخذ بحل غير موفق مماثل للحلول التي أتخذت في الأعوام العاضية ، دون مراعاة لارادة الأطراف المعنية بشكل مباشر بالموضوع .

ان بلدى ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، المعروفة بحبها للسلام والعدالة والانصاف ، تود أن تبدى بعض الملاحظات التالية حول تمثيل شعب كمبوتشيا الشهيد لأجل أن تسهم بأكثر الطرق فعالية لايجاد طريق مشرف وعادل لتعزيز السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا .

لقد اصابنا القلق عندما اطلعنا على التقرير الاول الوارد في الوثيقة A/37/543 الصادر عن لجنة وثائق التفويض . ويبين هذا التقرير الطابع المشكوك فيه لوثائق التفويض لوفد ما يسمى " بحكومة الائتلاف " التي ما هي الا حكومة بول بوت المقنعة التي اشتهر زعماءها بالجراءات البربرية المخزية التي ارتكبوها ضد شعبهم . ان الموافقة على هذا التقرير انما تعني ، في رأينا ، تاييد السياسة الدموية لسفاحي بول بوت الذين تصرفوا خلال السنوات الاربع التي استمروا فيها في السلطة كما يتصرف سليلو النازية . ولا شك ان هذا الاسلوب الذي يؤدي الى الانزلاق لن يسمح للامم المتحدة ان تستعيد مجدها ، بل على العكس فانه سوف يضر بلا شك بكل ثقة ونفوذ ادبي للمنظمة .

واولئك الذين يؤيدون المحافظة على تمثيل ما يسمى بكمبوتشيا الديمقراطية لم يدركوا ان هذا الحل الخاطيء التعس غير الواقعي لم يدفع الى الأمام مطلقا قضية السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرق اسيا ، بل على العكس فقد أدى الى مزيد من التعقيد في العلاقات بين دول المنطقة وجعلها أكثر صعوبة .

فيما يتعلق بالابقاء على الصفة التمثيلية لما يسمى بحكومة كمبوتشيا الديمقراطية التي تحولت بين يوم وآخر الى " حكومة ائتلاف " تضي عليها وسائل الاعلام الامبريالية المزيد من الدعاية والصقل ، يود وفدي ان يعرب عن وجهة نظر بلدنا التي تتيج لجمعيتنا العامة ان تعرف الوجه الحقيقي لهؤلاء الممثلين لما يسمى بالحكومة الائتلافية وأن تبين المخططات المظلمة لهؤلاء الممثلين المحترفين .

واود في البداية ان اقرأ فقرة وردت في صحيفة " مردكا " الاندونيسية الصادرة في ٣٠

حزيران / يونيه ١٩٨٢ :

" ان هذا الائتلاف ومعه رابطة دول جنوب شرق اسيا انما يعد نوعا من التبريح الذي يهدف الى تشكيل حلف كمبوتشي . . . بكين وواشنطن وهذه الرابطة تقوم بادارة المسح ، بينما يقوم خيوسامغان وسيهانوك بالتمثيل " .

لنعلم من البداية ان سيهانوك ، الرئيس المزعوم لهذا الائتلاف ، اعتقل في منزله عدة سنوات بأمر بول بوت ولم يتمكن من مغادرة بلده الا بفضل اطاحة شعب كمبوتشيا بنظام بول بوت ،

اينغ سارى وخبو سامفان عام ١٩٧٩ . ومنذ ذلك الوقت فانه لم يتوقف عن الاعلان فانه لم يتوقف عن الاعلان بأنه لم يكن يعتزم الانضمام الى أنشطة هؤلاء المجرمين ولكن ها هو الان قد اصبح شريكا لهم .

ان رئيس الوزراء المزعوم صم سان كان يؤكد المرة تلو المرة أنه لن يتعاون مع السفاحين التابعين لبول بوت ، وكان يأمل عن طريق هذه التصريحات ان ينسى ماضيه الدموي وان يبرز نفسه كشخص سياسي حكيم يحرص فيه على مصلحة شعبه ، ولكنه خاطئ اذا ظن ان من الممكن خداعه ؛ ان شعب كمبوتشيا له ذاكرة قوية عن اعمال صم سان ، رئيس الوزراء السابق في عهد سيهانوك والمتامر ضده . وكان ينفذ بخنوع أوامر وكالة المخابرات المركزية الامريكية على حساب مصالح الامة الكمبوتشية . وفي النهاية وافق على التعاون مع بول بوت ، وقد أدى هذا التعاون الى تمرد قواته والتخلي الجماعي عن الخدمة والانضمام الى قوات حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية .

وفيما يتعلق بعصاة بول بوت اينغ سارى وخبو سامفان فانها قد فتكت بثلاثة ملايين من الرجال والنساء والاطفال والشيخوخ والرهبان البوذيين خلال فترة تزيد على خمس سنوات اى ما يقرب من نصف مليون كل عام .

ان كل هذه العداوات الشخصية والانشطة الدموية ضد الشعب وضد الديمقراطية كانت عقبة رئيسية في سبيل الاسراع باقامة حكومة ائتلافية كالتى كان يسعى اليها التوسعيون والامبرياليون والقوى الرجعية في المنطقة .

وفي التحليل الاخير وبفضل ضغط سلطات بكين المتزايد تؤيدها حكومة واشنطن ان هذه الاطراف السياسية الثلاثة قد انضمت الى ما يسمى بحكومة الائتلاف التي تعتبر امرا غير طبيعي . ان كلا منها ، اذ يدرك التعارض الايدولوجي وتعارض المصالح مع الفئة الاخرى ، يخفي رغبة متعطشة للثأر من الاخرين ويسعى الى تحقيق هذا الثأر في الفرصة المناسبة . وهذا هو ما يتضح من الاعلان بشأن تشكيل الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية الذى ورد فيه :

" . . . ان كلا من الأطراف الثلاثة المؤتلفة تحتفظ بالحق في العمل وفقا لما تراه من أجل الابقاء على استمراريتها اذا ما وجد مأزق يحول دون اضطلاع الحكومة الائتلافية بوظائفها " .

ونتساءل عما اذا لم تعد الأطراف الثلاثة في الحكومة من الان حتى نهاية الدورة تتفق فيما بينها . فقد نعود الى مناقشة تستهدف تحديد من الذي يستطيع ان يمثل كمبوتشيا في هذه الحالة من الاطراف الثلاثة .

وفي رأينا ، نظرا للتأييد السياسي والقانوني المتماثل لهذا الائتلاف فان من الصعب ان نتصور كيف يستطيع هذا الائتلاف الذي تسيطر عليه قوات بول بوت ان يسبغ على كمبوتشيا الديمقراطية صبغة شرعية يمكن ان تعطي طابعا تمثيلا مقبولا بالنسبة الى المجتمع الدولي .

انه لمن السذاجة البالغة أن نأخذ بهذا الرأي ، لان تأييده يعتبر تاييدا لسياسة السفاحين التابعين لبول بوت ولا يضيف شيئا الى جهود بلدان المنطقة التي تسعى الى حل مشاكل جنوب شرق آسيا .

مما لا شك فيه انه غداة الانقلاب الذي اطاح بعصابة بول بوت الوحشية ، فان شعب كمبوتشيا حرر نفسه من ابشع أعمال ابادة الجنس التي ارتكبت في تاريخ البشرية ، وسار في طريق النهضة من جديد . ان شعب لاو وشعب فييت نام وغيرهما من الشعوب المحبة للسلم في أرجاء العالم لم تدخر وسعا لتقدم الى شعب كمبوتشيا تحت قيادة حكومة الجمهورية الشعبية لكمبوتشيا كل معاونة وبفضل تصميمه وبفضل العمل المستمر وتضحياته التي لا حد لها استطاع أن يحقق نتائج طيبة من أجل تقدمه ونهضته .

ومنذ اجراء الانتخابات العامة الديمقراطية في العام الماضي فان الجمعية الوطنية قد تشكلت وأصبحت ضمانا لممارسة الشعب لحقوقه وحرياته الديمقراطية اللتين وطأتهما الاقدام في عهد بول بوت . ان الدستور الوطني الاول الذي وضع وفقا لتطلعات الشعب العامل على جميع المستويات قد اصبح حقيقة . ووفقا لهذا الدستور فان المؤسسات التابعة للدولة قد اقيمت على أساس من الشرعية والسلطة التي تسمح لها بالاضطلاع بمهمتها في اعادة تنظيم البلاد . ان الحكومة التي انتخبها الشعب تتدعم باستمرار وتستحق الثقة والتأييد اللذين يقدمهما لها الشعب .

( السيد سويثيراث ، جمهورية لاو  
الديمقراطية الشعبية )

لقد استقر الأمن الداخلي والنظام ، ويسير الاقتصاد الوطني في طريق التنمية ، ولاسيما في قطاع الزراعة حيث تحقق انتعاش أساسي في ذلك القطاع الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد . ان شعب كمبوتشيا الذي تعرّض للآلام وعانى منها طويلا ، قد أنهى المجاعة الرهيبة التي أورثها اياها النظام القديم ، وفتح آفاق عصر جديد تزدهر فيه الثقافة مع العمل الاجتماعي والصحة العامة والتعليم والمستشفيات والمدارس التي تفتح للجميع بالمجان . وفي الوقت الحاضر تحصل نسبة كبيرة من أبناء الشعب على تلك الخدمات ولم يحدث من قبل أن حصل مثل هذا العدد من أبناء الشعب على مثلها . وبفضل سياستها السلمية وسياسة التعاون وعدم الانحياز التي تنتهجها ، فان جمهورية كمبوتشيا تحظى على الصعيد الدولي بتأييد متزايد . ان انجازات هذا الشعب الباسل ، شعب كمبوتشيا ، تعتبر ذات مغزى سياسي كبير لاسيما وانها قد تحققت رغم ضغوط الامبريالية وضغوط قوى الهيمنة والرجعية ، سواء كانت ضغوطا عسكرية أو سياسية أو دبلوماسية .

يجب على الجمعية العامة ، من أجل وضع حد للظلم البالغ الذي يتعرض له شعب كمبوتشيا والذي تتعرض له مبادئ الحق والأخلاق التي تسير عليها العلاقات الدولية ، أن ترفض وتائق تفويض هذا الوفد الذي يمثل أبشع الجلادين الذين يتسترون اليوم وراء اسم حكومة الائتلاف ، لأن ذلك بضرر بهيئة الأمم المتحدة ويشكل تحديا للضمير التقدمي في العالم كله . ولا بد من الاعتراف دون تأخير بحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب كمبوتشيا .

انه لمن المؤسف أن تخضع الجمعية العامة مرة أخرى هذا العام للمناورات النابضة من سياسة المغامرة للصين وامريكا ، والمضي في الأخطاء التي حدثت في السنوات الثلاث السابقة لاسيما وأن هناك اتجاها حاليا نحو الحوار بين بلدان المنطقة ، وان لم يكن على المستوى السدي يلبي بصورة كاملة رغبات الأطراف المعنية ، الا انه يسير قدما ويتطور بطريقة ايجابية . ان الحقبة التي اتسمت بعدم الثقة وسوء الفهم والافتقار الى الواقعية ، يجب أن تحل محلها حقبة تتسم بالحس السلم والاخلاص والحكمة والتي من خلالها يمكن للجمعية ، بمراعاة الاهتمامات المشروعة لجميع الأطراف المعنية بالمشكلة ، أن تسهم في مساعدة شعوبها على ايجاد حلول حكيمة ومفيدة وواقعية لمشكلاتها ذات الاهتمام المشترك .

( السيد سوبشراث ، جمهورية لاو  
الديمقراطية الشعبية )

لذلك ومن أجل الأسباب التي ذكرتها ، يشرفني باسم وفود اثيوبيا ، وليبيا ، وغرينادا ،  
وغيانا ، وفييت نام ، وكوبا ، والكونغو ، والهند ، واليمن الديمقراطية ، بالإضافة الى وفود  
بلادى أن أقترح تعديلا على التقرير الأول للجنة وثائق التفويض في الدورة السابعة والثلاثين  
للجمعية العامة . وهذا التعديل وارد في الوثيقة A/37/L.8 ونصه كما يلي :

" تضاف في نهاية مشروع القرار بعد عبارة " لجنة وثائق التفويض " العبارة التالية :

" الا فيما يتعلق بوثائق التفويض الخاصة بكمبوتشيا الديمقراطية " .

ومع التعديل الذى سيأتي في العبارة الأخيرة من مشروع القرار في الفقرة ٢٥ من تقرير اللجنة ،  
فان نص منطوى مشروع القرار يصبح كالتالي :

" توافق على التقرير الأول للجنة وثائق التفويض الا فيما يتعلق بوثائق التفويض

الخاصة بكمبوتشيا الديمقراطية " .

الأمير نوروم سيهانوك ( كمبوتشيا الديمقراطية ) ( ترجمة شفوية عن الفرنسية ) :

يشرفني بصفتي رئيسا لكمبوتشيا الديمقراطية ورئيسا لوفدها في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية  
العامة للأمم المتحدة ، أن أتوجه بالشكر الى لجنة وثائق التفويض على موافقتها بكل انصاف أن تقبل  
وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية ، وأن توصي الجمعية العامة بالموافقة عليها .

انني أطلب الى الجمعية العامة أن تقبل توصيات لجنة وثائق التفويض ، لحقيقة ان وثائق  
تفويض كمبوتشيا الديمقراطية ، هي الوثائق القانونية والشرعية الوحيدة لدولة كمبوتشيا عضو الأمم  
المتحدة ، وانها صحيحة ومتفقة مع متطلبات النظام الداخلي لجمعيتنا .

لقد قبلت الجمعية العامة لكمبوتشيا الديمقراطية وسمحت لها أن تشغل مقعد بلادنا في  
محفلكم هذا ، حتى في عام ١٩٧٩ في أعقاب الفوز الفيتنامي عندما كانت حكومة هانوى وحلفاؤها  
تمارس الضغط عليكم من أجل القبول بما يسمى نظام " جمهورية كمبوتشيا الشعبية " وهو النظام الذى  
أقاموه في بنوم بنه .

انني أشكر للجمعية حسن تفهمها ، وآمل بشدة أن يعلن عدد متزايد من الدول الأعضاء  
تأييده للعدالة ضد العدوان ، وتأييده الاستقلال ضد الاستعمار ، وتأييده الحرية ضد  
العبودية .

وكما يعرف المثلون ، أصبحت حكومة كمبوتشيا الديمقراطية منذ شهر قليلة وفي أعقاب مناقشات صريحة وعميقة بين الاتجاهات الوطنية المختلفة التي تشكل الأساس للحياة السياسية في بلدنا ، حكومة ائتلافية مثلت فيها الاتجاهات المختلفة بالتساوي . هذه الحكومة اليوم هي حكومة أمتنا كلها ، ولم يتغيب عنها الا عدد قليل جدا من اختاروا أن يضعوا خدماتهم تحت تصرف المحتل والذين يخضعون له ويطيعونه في كل شيء والذين لا يمكنهم البقاء في مراكزهم بدون التأييد الأساسي بأسنة رماح ٢٠٠ ألف فييتنامي .

أعتقد انه من غير الضروري أن أقول المزيد عن ذلك النظام العميل في . ان النزاع ليس بيننا وبينه وانما بين حكومة الائتلاف والقادة الحاليين لجمهورية فييت نام الاشتراكية الذين غزوا بلدنا كمبوتشيا واحتلوه ويستغلونه الآن .

ان فييت نام والدائرين في فلكتها وجمهورية لاو الديمقراطية والاتحاد السوفياتي وحلفاءه وشركاءه تعترض كلها بالطبع على وثائق تفويض ، ولا تدخر وسعا في القيام بالمناورات لمنسج كمبوتشيا الديمقراطية من الاحتفاظ بمقعدها في الأمم المتحدة ، وحتى في سعيها لتحقيق ذلك ، فانها لم تقدم أوراق ترشيح صنيعتها في بنوم بنه لانها تعلم مقدما النتيجة التي سيسفر عنها التصويت .

ان الحكومة التي يشرفني أن أمثلها هنا ليست ، كما يدعي البعض ، حكومة في المنفى ، بل ان اعضاءها يقومون بالنضال في المناطق الكبيرة المحررة في الشمال الغربي وفي الجنوب الغربي وفي الشمال الشرقي لبلدنا ، وان اجتماعات مجلس الوزراء الذي رأسه ، تنعقد وسوف تستمر في الانعقاد على ترابنا الوطني .



(الأمير سيهانوك ،  
كمبوتشيا الديمقراطية)

صحيح ان الجيش الفيتنامي يحتل معظم المراكز الحضرية في بلدنا ، ولكن الدولة المحتلة ، كما يعترف المراقبون المحايدون ، لا تشعر بالآمن في أى مكان ، وعليها ان تحشد مواكب تحميها القوة الكافية لكي تنتقل من مدينة الى أخرى .

ان الكفاح من اجل التحرر سيكون طويلا وشاقا ، وباهظ التكاليف في الأرواح بالنسبة لنا ولهم . ورغم هذا يحدوني أمل جاد في ان تحل مشكلة كمبوتشيا يوما ما بطريقة سلمية . وفي هذه الأثناء ليس لدينا خيار سوى ان نشن كفاحا عنيدا . ان المقاتلين الذين يقومون بالمقاومة لا يحاربون من أجل استقلال وحرية بلدنا فقط ولكن بروح من الفداية أود أن اشير اليها حتى لا تقع البلدان الأخرى الضعيفة من الناحية الديموغرافية والعسكرية والتي ليست بالضرورة من العالم الثالث - تحت سيطرة جيران توسعيين اقوى منها . انهم يقاتلون كذلك لمنع الدول الأخرى المجاورة لكمبوتشيا من ان تصبح بدورها هدفا لتهديد يعقبه اعتداء عسكري من جانب فييت نام . ان رجال المقاومة من مقاتلينا ، اذ يفعلون ذلك يقللون من التوتر في جنوب شرقي آسيا ويخدمون قضية الاستقرار والسلم في هذه المنطقة .

ومن أجل وقف سير الغزاة الفيتناميين نحو الغرب ، فان المحاربين الكمبوتشيين في خط المواجهة يحتاجون في المقام الأول الى دعم أكبر عدد ممكن من أعضاء هذه الجمعية ، الذين يرفضون مكافأة العدوان والامبريالية .

ان الاعتراف بما يسمى نظام بنوم بنه ، أو دعمه بترك مقعد كمبوتشيا شاغرا سيكون بمثابة مكافأة تقدّمها الأمم المتحدة للدولة التي تحتل دولة أخرى صغيرة ومسالمة " جريمتها " الوحيدة هي انها تحب الحرية وترفض الخضوع .

انني على ثقة أن الاغلبية الكبرى من أعضاء هذه المنظمة ، المحبة للعدل سوف تصوت لصالح الطابع التمثيلي الشرعي لحكومة بلادى ، فحتى متى تستطيع الامم المتحدة ان تؤيد نظاما لا يستند الى اساس " شرعي " سوى ما تقدمه له سلطات اجنبية ، نظاما يأخذ في الحسبان - عند ما يقوم " باستفتاء شعبي " - ان جميع المختلفين معه أو المعارضين له لن يكون لهم حق الكلام أو حتى حق التصويت ؟

( الأمير سيهانوك ،  
كمبوتشيا الديمقراطية )

واذ اختتم كلمتي يشرفني ، بل وأشعر أن من واجبي ، ان اقرأ على اعضاء الجمعية نص برقية بتاريخ ١٦ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ أرسلها الي احد كبار المسؤولين في نظام بنوم بنه المؤيد لفيتت نام ، من ميونيخ في جمهورية المانيا الاتحادية . وهذا نص البرقية دون تغيير في الالفاظ أو الفواصل :

" الأمير سيهانوك ،

" فندق هارلي ،

" ٢١٢ شرق شارع ٤٢ .

" نيويورك

" صاحب السمو الملكي ،

" بروم اينغ المدير السابق لمركز الاعلام لجمهورية كمبوتشيا الشعبية في ستوكهولم ،

لقد دخلت في خدمة وزارة الخارجية للحكومة الموالية لفيتت نام في آذار / مارس ١٩٧٩ . وفي حزيران / يونيه ١٩٧٩ ، عينت رئيسا لادارة امريكا وغرب اوروبا . وفي آذار / مارس ١٩٨٠ كلفت بفتح مكتب استكهولم . اسمحووا لي ، سيدى ، ان أبلغكم بالأسباب التي من أجلها تخلت عن وظيفتي :

" ١ - انني اشعر انني اذا واصلت العمل مع حكومة بنوم بنه الموالية لفيتت نام فمعنى ذلك انني أساعد المعتدين الفيتناميين على احتلال واستعمار وابتلاع وطننا كمبوتشيا . وعند ما كنت في وظيفتي في استكهولم وصلتني تعليمات بالبحث عن أكثر الوسائل الفعالة التي تبرر استمرار تواجد القوات الفيتنامية في كمبوتشيا . ومن الواضح ان الفيتناميين يرغبون في البقاء في كمبوتشيا الى الأبد .

" ٢ - لقد رفضت سياسة الأمر الواقع التي فرضتها فيتت نام ، ولم أقبل العلاقات الخاصة مع فيتت نام . اسمحووا لي أن أوضح لكم أنه لم يدعني شخص ما أو أى سبب اخر الى الاستقالة . انني على قناعة من ان استقالتي يؤيدها اكثر من ٨٠ في المائة من مواطنينا الذين يعملون حاليا في وزارة الخارجية . وهناك عدد كبير من كبار

(الأمير سيهانوك ،  
كمبوتشيا الديمقراطية)

المسؤولين في الحكومة الموالية لفيت نام يعادون فييت نام . ولكنهم ينتظرون الوقت المناسب فقط . وبالنسبة للقوات الفيتنامية في كمبوتشيا فان عددها كبير للغاية ، انهم موجودون في كل مكان ، لقد احتلوا جميع المقاطعات ذات الاهمية الاستراتيجية . وهناك ايضا آلاف من المستشارين المدنيين الفيتناميين في جميع الوزارات . واليوم يقوم الفيتناميون باضفاء الطابع الفيتنامي على كمبوتشيا . ان المعتدين الفيتناميين يرغمون الفتيات الكمبوتشيات على الزواج منهم . انهم يفرضون على الكمبوتشيين تعلم اللغة الفيتنامية .

" ٣ - ان المعتدين الفيتناميين يسيطرون على كل الادارة في كمبوتشيا . والبعثات الدبلوماسية جميعها تعاني من ضغط السفارات الفيتنامية عليها . ان الدبلوماسيين الفيتناميين هم الذين يتخذون القرارات والمبادرات . لقد سيطروا على جميع وسائل الاتصال مع بنوم بنه ، حتى في العلاقات الخاصة . ان المهاجرين الكمبوتشيين يخضعون للمراقبة من قبل الدبلوماسيين الفيتناميين . ان زوجتي وأنا نرغب في ان يتحرر وطننا كمبوتشيا من الاستعمار الفيتنامي . ان شقيقة زوجتي التي كانت تعمل في السفارة في نيودلهي تركت وظيفتها لنفس السبب مثلي .

" بروم اينغ ،

" طرف لجنة الخلاص الدولية ،

" ١٢ شارع هيوبين (بلوك ١)

" ٨٠٠٠ ميونيخ ، ٨٠ ، جمهورية المانيا الاتحادية " .

ان النص الأصلي لهذه البرقية موجود معي ، وسيقدمه السفير ثيون براسيث الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية لدى الأمم المتحدة ، الى رئيس الجمعية .

في ضوء ما ورد في برقية السيد بروم اينغ ، أحد كبار المسؤولين السابقين في نظام بنوم بنه المؤيد لفيت نام ، فأنني أشعر أنه ليس من الضروري أن أعقب بشيء .

(الأمير سيهانوك ،  
كمبوتشيا الديمقراطية)

ان وفد جمهورية فييت نام الشعبية وجمهورية لاو والدائرة في فلنكها ، في هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، قد وجد ان في هذه البرقية بعض الأخطاء في اللغة الفرنسية املائية أو نحوية ، ولكن هذه الأخطاء لا تقلل بحال من الأحوال من قوة ما ورد في هذه البرقية بصفته حكما قاطعا على المستعمرين الفييتناميين .

أود نيابة عن بلادي وحكومتها ، أن أشكر مقدما جميع الوفود المحبة للعدالة على القرار الذي ستخذه بشأن موضوع كمبوتشيا . انها ستؤكد مرة أخرى ان هذه الجمعية لا تزال ملتزمة بالميثاق ومبادئه .

وفي الختام ، ارجو من جميع الوفود ، ان تصوت ضد التعديل الذي قدمته فييت نام ولاو والوارد في الوثيقة A/37/L.8 .

السيد كاسمورى (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : توجد وثيقتان معروضتان علينا ، الوثيقة A/37/543 وهي التقرير الأول للجنة وناثق التفويض الذى يتضمن مشروع قرار يوصي الجمعية العامة باقرار التقرير الأول للجنة ، ووثيقة أخرى A/37/L.8 ، قدمها عدد من الوفود وهي تتضمن تعديلا يطلب من الجمعية العامة ان تدخل استثناء فيما يتعلق بوثائق تفويض وفسد كمبوتشيا الديمقراطية .

ان الجمعية العامة خلال السنوات الثلاث الماضية أعربت عن موقفها مرارا بشأن وناثق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية بتأييد متزايد دائما . ولن يكرر وفد بلادى هذا العام جميع الحجج التي سبق ان أدلى بها في السنوات السابقة تأييدا لقبول وناثق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية . بيد أن وفد تايلند هذا العام يمكنه أن يؤكد بمزيد من الحزم أن الجمعية العامة ينبغي لها أن تعتمد تقرير لجنة وناثق التفويض المعروض عليها الآن ، وذلك لأن مشروع القرار الذى اقترحه اللجنة اعتمد من قبل اللجنة دون تصويت وان كان ذلك مع تحفظ وفدين من أصل ٩ وفود .

ان الفقرتين ٢٢ و ٢٣ من التقرير الأول للجنة وناثق التفويض الوارد في الوثيقة A/37/543 واضحتان تماما في هذا الصدد : فنص الفقرة ٢٢ هو كما يلي :

" واعتمد مشروع القرار الذى اقترحه الرئيس دون تصويت " .

أما الفقرة ٢٣ فنصها كما يلي :

" ثم اقترح الرئيس أن توصي اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار . ووافقت اللجنة على الاقتراح دون تصويت " .

ولهذا يعتقد وفد بلادى أنه على أساس التقرير وحده ينبغي للجمعية العامة أن تعتبر وناثق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية سليمة وفقا للمادة ٢٧ من النظام الداخلى ، وأن تمضي الى اعتماد التقرير الأول للجنة دون ابطاء .

وهكذا فان وفد بلادى يمكنه أن يستند في هذا على قوة هذا التقرير . ومهما كانت الحجج التي دفع بها الطرف الآخر ، فانني أرجو أن تسمحوا لي أن أتناول بعض الحجج الهامة .

وصفة رئيسية فان الحجة التي تزعم الاستناد الى سلطة الأمر الواقع لهنغ سامرين قد أشير اليها على انها المعيار الأساسي بالمقارنة مع شرعية حكومة كمبوتشيا الديمقراطية . وفي الآونة الاخيرة

عمت بعثة فييت نام مذكرة صادرة عما يسمى برابطة الحقوقيين الديمقراطيين تتضمن مثل هذه الحجج واسمحوا لي ، ان ادلي بالملاحظات التالية في هذا الصدد  
أولا ، ان المذكرة لا تنكر بصورة مقنعة شرعية حكومة كمبوتشيا الديمقراطية ، بل ان فرضيتها تقوم على :

" ان الغلبة للمعيار الموضوعي المتمثل في الفاعلية ، لا للمعيار الذاتي المتمثل في الشرعية " ( A/37/549 ، ص ٢ ) .

ثانيا ، ان المذكرة لا تنكر بصورة كافية ان وجود . . . . ٢٠٠٠ جندي فييتنامي يساعد على توفير الفعالية المزعومة للنظام العميل في بنوم بنه ، بل تكفي المذكرة بالقول ان بلدانا كثيرة تتواجد داخل حدودها قوات اجنبية . وبالطبع فان وفد بلادى يحيل هذه المسألة الى البلدان التي ترد اسمها في المذكرة . بيد أن المذكرة تورد اشارة الى الحرب العالمية الثانية وتخلص الى النتيجة التالية :

" ان الحلفاء في الفترة ١٩٤٠ - ١٩٤٤ كانوا معتدين ، والحكومة النازية كانت وحدها صاحبة الحق في الاحتفاظ بمقعد المانيا " . ( المرجع نفسه ، ص ٤ ) .  
وفي معرض الرد على قياس المخالفة هذا ، أقول ان نظام بنوم بن اكتر مماثلة لنظام فيشي الذي أقامته ودعمته قوات الاحتلال النازية .

وثالثا ، ورد في المذكرة ما يلي :

" ولكن القوات الفيتنامية قد دخلت كمبوتشيا بعد أن تعرضت لأعمال عدوانية متكررة من قوات بول بوت في منطقة الحدود ، وقد فعلت القوات الفيتنامية ذلك بدافع الدفاع الشرعي عن النفس . ولم تقتصر هذه المواقف الاستفزازية من جانب نظام خمير الأحمر على فييت نام ، بل كانت ماثرا شكوى من تايلند في ذلك الوقت " . ( المرجع نفسه ، ص ٤ ) .  
وبيد وان الحقوقيين الديمقراطيين المزعمين قد تناسوا مبدأ النسبية . فلو كانت حوادث الحدود تشكل سببا مشروعا للغزو والاحتلال لبلد آخر لكانت أعمال اسرائيل في لبنان اذن ستحظى بالنساء ، بدلا من الادانة من جانب العالم ، ومن الصحيح أن الكثير من القرويين التايلنديين قتلوا أثناء تلك الفترة . ومن الصحيح أيضا أن الكثيرين منهم يقتلون اليوم على أيدي القوات الفيتنامية العاملة في كمبوتشيا . وما زال الواقع أن تايلند لم تغز كمبوتشيا بل ان فييت نام انتهزت الفرصة للقيام بذلك .

رابعاً وأخيراً، ان المذكرة تحذر الجمعية العامة من :

” ان الرغبة في عزل بنوم بنه الآن تعني تعزيز اعتمادها على فييت نام التي يجري

التنديد بها باعتبارها أس البلاء ” . ( المرجع نفسه ، ص ٦ )

وبالطبع أفضل الاستماع الى تعليق ممثل فييت نام على هذه النقطة .

لقد تم تشكيل الحكومة الائتلافية الجديدة لكمبوتشيا الديمقراطية في ٢٢ حزيران/يونيه

١٩٨٢ برئاسة صاحب السمو الملكي سامديتش نوردم سيهانوك . وقد استمعنا توا الى بيان بليغ

أدلى به صاحب السمو الملكي بصفته رئيساً لوفد كمبوتشيا الديمقراطية . ان وفد بلادى يعتبر تشكيل

الحكومة الجديدة لكمبوتشيا الديمقراطية تطوراً مشجعاً وإيجابياً جداً يستأهل تأييد جميع البلدان

المحبة للسلم والعدالة وذلك للأسباب التالية : أولاً ، ان الحكومة الجديدة لكمبوتشيا الديمقراطية

نتجت عن مفاوضات طويلة ومجهددة بين احزاب الخمير الثلاثة التي يعرف العالم خلافاتها في الماضي

ولكن لأسباب وطنية قررت هذه الاحزاب ان تضم صفوفها بغية اعادة السيادة والاستقلال والتحرر من

الاحتلال الأجنبي والسيطرة الأجنبية الى وطنها . ثانياً ، ان تشكيل الحكومة الجديدة لكمبوتشيا

الديمقراطية كان تغييراً سلمياً داخلياً في الحكومة ، ونتج عن قرار اخذته احزاب الخمير الوطنية

الثلاثة ، واتفق على ان الحكومة الجديدة تتمتع بشرعية حكومة كمبوتشيا الديمقراطية ، وهي دولة عضوة في

الأمم المتحدة . ثالثاً ، ان تشكيل الحكومة الجديدة لكمبوتشيا الديمقراطية هو مظهر جلي للارادة

السياسية ووحدة الهدف لدى الشعب الكمبوتشي بجميع فئاته لتخليص بلاده من الاحتلال الأجنبي

المسلح . رابعاً ، ان تشكيل الحكومة الجديدة لكمبوتشيا الديمقراطية يتمشى مع اهداف اعلان

المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا\* .

\* تولى الرئيس الرئاسة .

ومن الأهمية بمكان أن نؤكد بأن الحركات الوطنية الكمبوتشية الثلاث الرئيسية التي تشكل حكومة كمبوتشيا الديمقراطية ، برئاسة الأمير نورودوم سيهانوك ، قد أقرت فرادى ومجموعة إعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

انه لحق مشروع لحكومة كمبوتشيا الديمقراطية أن تشغل مقعدها في الجمعية العامة لأنها الممثل الشرعي الوحيد والفعلي لكمبوتشيا ، وان وثائق تفويضها سليمة ، وقد اعتبرت صحيحة من جانب لجنة وثائق التفويض دون اللجوء الى التصويت وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة . ولهذا ففي مسألة وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية هذه نتقيد بالنظام الداخلي ، وندافع في الوقت نفسه عن مبادئ ميثاق الامم المتحدة . وان نقوم بذلك فاننا ندافع عن حقوق الشعب الكمبوتشي في أن يقرر مصيره ويعيش كأمة مستقلة ذات سيادة ، وغير منحازة . ويحث وفدى هذه الجمعية الموقرة على أن ترفض مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 وأن تقرر التقرير الأول للجنة وثائق التفويض الوارد في الوثيقة (A/37/543) .

السيد نيسيبورى (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، بادئ ذي بدء ، أود أن أعرب شخصيا عن أحر التهاني لكم بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . واني على ثقة أنه بخبرتكم الوافرة في أعمال الأمم المتحدة ، وحكمتكم المعروفة ، ستكون هذه الدورة للجمعية العامة ، دورة مشرمة جدا .

وكما ذكر وفد بلادى في مناسبات سابقة ، فان موقفنا هو أن اختصاص لجنة وثائق التفويض يقتصر على التحقق مما اذا كانت وثائق التفويض المقدمة من جانب الوفود تتماشى والمادة ٢٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة . ويرى وفد بلادى أن صحة هذه الوثائق يجب أن تدرس بشكل موضوعي وغير متحيز من وجهتي النظر القانونية والفنية فحسب . ولهذا ييؤيد وفد بلادى تمام التأييد توصيات لجنة وثائق التفويض بأن تعتمد الجمعية العامة تقرير اللجنة الأول الوارد في الوثيقة (A/37/543) ، والذي يتضمن قرار اللجنة بقبول وثائق تفويض ممثلي جميع الدول الأعضاء المذكورة في هذا التقرير ، بما في ذلك كمبوتشيا الديمقراطية .

وكما جاء في تقرير الأمين العام الذى قبلته لجنة وثائق التفويض ، فان وثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية سليمة ، ولا يرقى الشك الى صحتها . ولهذا لا يوجد أساس لرفض هذه الجمعية



لوثائق التفويض تلك ، ولا يمكن لوفد بلادى أن يقبل التعديل الداعي الى رفض وثائق تفويض ممثلى  
كمبوتشيا الديمقراطية .

وفي هذا الصدد ، يذكر وفد بلادى الجمعية العامة بأن رفض وثائق تفويض ممثلى كمبوتشيا  
الديمقراطية سيؤدى بالأمام المتحدة الى الاعتراف بالحالة الراهنة التي نجمت عن تدخل القسوات  
الأجنبية في كمبوتشيا كأمر واقع .

وفي الختام ، يرحب وفد بلادى بتشكيل الحكومة الائتلافية لحكومة كمبوتشيا الديمقراطية .  
ويسعدنا أن نلاحظ أن كمبوتشيا الديمقراطية قد وسعت بهذا نطاق قاعدتها . ونأمل أن يـؤدى  
هذا التطور الى حل سياسي شامل للمشكلة الكمبوتشية .

السيد لينغ كينغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : يؤيد وفد الصين توصيات

لجنة وثائق التفويض التابعة للجمعية العامة ، ويرفض التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 . ان  
كمبوتشيا الديمقراطية ، سواء من ناحية المبدأ أو من الناحية الاجرائية ، يحق لها تماما الاستمرار في  
احتلال مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة .

ان كمبوتشيا الديمقراطية هي دولة مستقلة ومحايدة وغير منحازة . وحكومة كمبوتشيا الديمقراطية  
هي الحكومة الوحيدة الشرعية لهذا البلد . وقد اضطرت حكومة كمبوتشيا الديمقراطية ، نتيجة لفزو  
واحتلال عسكري من قبل بلاد مجاور ، منذ أربع سنوات ، الى ترك عاصمتها مؤقتا ، واتجهت الى المناطق  
الريفية الشاسعة لتقود القوات المسلحة الوطنية والشعب الكمبوتشي في كفاحه ضد الغزاة الأجانب .  
والشعب الكمبوتشي شعب بطل ، وسيقدم كل التضحيات ، ويتخطى كل الصعاب للدفاع عن استقلاله  
الوطني وحرية وحقائه . انه يخوض حرب تحرير قومية سجل فيها النصر تلو النصر في ظروف بالغة  
الصعوبة . وتأتي الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، التي اقيمت مؤخرا برئاسة الأدمير  
نوردوم سيهانوك ، تعبيرا عن تصميم شعب كمبوتشيا الراسخ على ضم صفوفه ليكون في وضع أفضل يمكنه  
من مواصلة النضال ضد المعتدى الأجنبي ، والدفاع عن استقلاله الوطني وسيادته . ونحن على ثقة  
من أنه سيحقق المزيد من الانتصارات في كفاحه حتى يتم طرد جميع الغزاة نهائيا من الارض الكمبوتشية .  
ان مؤيدى العدوان قد بلغوا حد السخف في محاولتهم رفض أوراق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية  
فهم أولا يلعبون على وتر " الشرعية " بادعائهم أن النظام العميل في بنوم بنه هو الحكومة

الشرعية التي جاءت نتيجة " انتخابات " ، وهذه ببساطة اكدوية . فالكلمة يعرف أن نظام هنج سامريسن هو نظام اقامه الغزاة الأجنبي . وما الانتخابات المزعومة الا مسرحية أخرجها الغزاة الأجنبي بحسد السلاح . فالحن لا ينشأ عن باطل . ومهما طال المقام بهذا النظام العميل فلن يكتسب الشرعية . وفي المقابل ، فان كمبوتشيا الديمقراطية هي دولة عضو في الامم المتحدة وهي ضحية لغزو اجنبي . والغزو الأجنبي لا يغير بحال من الأحوال شرعية دولة ذات سيادة ، ولذا فان كمبوتشيا الديمقراطية لها مطلق الحق في الاستمرار في شغل مقعدها الشرعي في الامم المتحدة . ثم ان وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية مقدمة وفقا للأحكام ذات الصلة للامم المتحدة والنظام الداخلي للجمعية العامة ، وهي صحيحة تماما . وما اعتراض فييت نام على صحة وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية الا محاولة لاضفاء الشرعية على عدوانها ضد ذلك البلد . وفي هذا انتهاك صارخ للميثاق ولقواعد العلاقات الدولية . ولا يمكن للمجتمع الدولي بأي حال أن يتغاضى عنه .

ويقال ثانيا ، ان النظام العميل في بنوم بنه له الحق في احتلال مقعد كمبوتشيا في الأمم المتحدة بحكم سيطرته " الفعلية " على اراضي وشعب ذلك البلد ، وهذا أيضا باطل فاضح . ويجدر التذكير بأن تغيير الحكومة هو أمر شائع في أي بلد ، الا أنه ينبغي التمييز بين تغيير يفرضه عدوان اجنبي ، وبين اختيار يمارسه شعب البلد . ومما يؤكد أن بلدانا عديدة خضعت للعدوان أو الاحتلال الأجنبي أثناء الحرب العالمية الثانية ، واعترف المجتمع الدولي بحكوماتها في المنفى باعتبارها الممثل الحقيقي للمصالح الوطنية لتلك البلدان . ولم يعترف بالنظام العميلة التي كانت تسيطر فيها . أما الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية فهي ليست حكومة في المنفى لأنها تعمل فوق الارض الكمبوتشية ، وتقوم القوات الوطنية والشعب الكمبوتشي في كفاهما ضد المعتدين .

ان النظام العميل في بنوم بنه بعيد عن السيطرة على كامل اراضي البلد وسكانه ، لا بل انه لا يسيطر عليهما بفعالية . ان الأسياد الحقيقيين هناك هم القوات الأجنبية المعتدية القوية البالغ تعدادها ٢٠٠ . . . . رجل ، وجماعة " المستشارين " الأجانب الذين يحتلون الان المراكز الحضرية في كمبوتشيا وسيطرون عليها . ان نظام بنوم بنه لا يستطيع البقاء على قيد الحياة يوماً واحداً دون دعم القوات المعتدية هذه . ان الاعتراف بشرعية هذا النظام العميل ترقى الى الصفح عن العدوان ، لا بل والمكافأة عليه . وفي هذه الحالة ما هو الضمان الذي يمكن اعطاؤه لاستقلال البلد ان الصغيرة والضعيفة ولسيادتها ؟

ثالثاً ، اقترح ترك مقعد كمبوتشيا " شاغراً " مؤقتاً . هذه المناورة واضحة جدا للطعن في وثائق التفويض السلمية لكمبوتشيا الديمقراطية وبالتالي فرض نظام هنغ سامرين العميل على المجتمع الدولي . انها محاولة لجعل الأمم المتحدة تغبل بالأمر الواقع للعدوان الفيتنامي ضد كمبوتشيا سيشكل بذلك سابقة خطيرة في العلاقات الدولية ، ويعني ان البلد الأقوى عسكرياً قد يفتز أو يحتل بمطلق الحرية جاره الأضعف باستخدام القوة ، ويفرض على المجتمع الدولي نظاماً عميلاً نصّبه هو بقوة البندقية . وفي هذه الحالة هل يمكن أن يكون هناك حق أو عدل يمكن التحدث عنه ؟ مع ذلك اننا على ثقة أن الحق سوف ينتصر على القوة وان المجتمع الدولي يرفع لواء العدل .

فمن أجل الحفاظ على الجادى الأساسية للميثاق ومعايير العلاقات الدولية ، ولصيانة استقلال الدول وسيادتها وسلامة أراضيها ضد العدوان الأجنبي والتدخل ، يرفض الوفد الصيني بقوة التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 المتعلقة بوثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية . وندعو الجمعية الى التمسك بالقرارات الصحيحة التي اتخذتها في الدورات السابقة ، بالموافقة على توصيات لجنة وثائق التفويض .

وعلاوة على ما سبق يرى الوفد الصيني أن من الضروري أن يكرر ان تدخل الاتحاد السوفياتي العسكري في أفغانستان لا يمكن قبوله . ان السماح للسيد دوست من أفغانستان بالاشتراك في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة لا يجب تفسيره بأي حال على انه رضوخ لموقف نجم عن احتلال قوات أجنبية لذلك البلد .

السيد مارينو سالسيد و(الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما أن

الموضوع الذى نناقشه الآن نُوقش مرارا بصورة مطولة فم، هذه الجمعية فأتوخى بالغ الايجاز. من بين أول أعمال هذه الهيئة بعد افتتاح دورتها في أيلول/سبتمبر الماضي كان انشاء لجنة لدراسة وثائق تفويض الوفود المشتركة في مداولاتنا وأعمالنا . وهذه اللجنة ، التي تألفت من أشخاص مرموقين يتسمون بالخبرة والمعرفة ، أنجزت الآن مهمتها . لقد أوصت باقرار وثائق تفويض الوفود المدرجة اسماؤها في تقريرها ، ومن بينها وفد كموتشيا الديمقراطية . وما أن اللجنة قد تقيدت بأمانة بواجباتها وفقا لتعليماتنا ، يعتقد وفد بلادى أنه يتعين علينا قبول النتائج التي توصلت اليها .

بيد أن بعض الوفود طعننت في توصية اللجنة بتقديم اقتراح برفض وثائق تفويض كموتشيا الديمقراطية . ولا يستطيع وفد بلادى أن يرى السبب الذى يدعونا الى ذلك . ان حكومة كموتشيا الديمقراطية قد اعترفت بها الأمم المتحدة وقبلتها منذ عام ١٩٧٥ . والمثل اشترك وفد كموتشيا الديمقراطية بصورة مستمرة منذ ذلك العام ، في أعمال هذه الجمعية . لماذا ان ينبغى الآن استبعادها ؟

ان الاسباب التي دفع بها ليست واضحة تماما ، ولكن الايحاء بعدم الشرعية يكتنف الاتهامات الموجهة ضد كموتشيا الديمقراطية ، الى عدم الشرعية هذه ؟ كيف يمكن لحكومة كموتشيا الديمقراطية ولوفدها كذلك ، ان يكونا غير شرعيين في الوقت الذى صوت فيه أعضاء هذه الجمعية في عام ١٩٧٥ للاعتراف بهما ؟

ان الكثيرين من الممثلين الحاضرين هنا اليوم يتذكرون كيف دوت هذه القاعة بأصداة كلمات الشناء والتشجيع والتأييد لحكومة كموتشيا الديمقراطية ، ولوفدها كذلك ، حتى من وفد فىييت نام ولاوس نفسها . وما أن حكومة كموتشيا الديمقراطية تلك التي قبلتها الأمم المتحدة في عام ١٩٧٥ لم تتوقف عن عضويتها في المنظمة ، وما أن وفد ها قد اشترك بصورة مستمرة في أعمال هذه الجمعية يسلم وفد بلادى بأن وثائق تفويضه سليمة الآن كما كانت في عام ١٩٧٥ ، وانه ينبغى لوفد كموتشيا الديمقراطية أن يواصل الجلوس في هذه الهيئة .

ان الحكومة الراهنة لكمبوتشيا الديمقراطية قد اتهمت أيضا بأنها لا تشمل الشعب الكمبوتشي . كيف يمكن ان نصدق هذا عند ما يتأسسها الامير نورود وم سيهانوك ، الذي يوقره شعبه والذي عرف بوطنيته وتغانيه لبلاده ؟ كيف يمكن للامير سيهانوك وأعضاء حكومته الاثلاثية أن يقسموا يمين الولاء على تراب كمبوتشيا اذا لم يقف وراءهم شعب كمبوتشيا الباسل الذي عانى منذ أمد طويل ؟

وليس أمرا مكتوما - وفي الحقيقة أنه معلوم لدى الجميع - ان حكومة كمبوتشيا الديمقراطية ، برئاسة الأمير سيهانوك ، تتصدى باستماتة في أراضيها لـ ٢٠٠ . ٠٠٠ جندي أجنبي وتمارس حيا السيادة على ترابها .

ويرى وفد بلادى انه يجب التقيد بميثاق الأمم المتحدة بقبول وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية برئاسة الأمير نورود وم سيهانوك . وان تحقق بذلك ضمن سيادة القانون وهو معقل حقوق الانسان .

السيد زين العابدين ( ماليزيا ) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : خلال الاعوام

الثلاثة الماضية بحثت لجنة وثائق التفويض وثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية وصدقت عليها . ولقد نُوقشت فيما بعد توصيات لجنة وثائق التفويض ووافق عليها بأغلبية ساحقة من الأصوات في نفس هذا المحفل . واليوم وللأسف نضطر مرة اخرى لبحث هذه المسألة . ومهما تكن النتيجة فان وفد بلادى مقتنع أن الجمعية العامة ستكرر في نهاية هذه المناقشة تصديقها على وثائق تفويض ممثلي كمبوتشيا الديمقراطية وفقا للنظام الداخلى .

ولكى لا ننسى رغم ان ذلك قد بيد وتكرارا لما قلته من قبل أود أن أقص باختصار ما حدث . استمعت الجمعية الى بيانات عديدة عن الاحداث المفجعة التي حلت بكمبوتشيا عند ما دخل حوالي ١٠٠ . ٠٠٠ جندي فييتنامي هذا البلد وأجبروا الحكومة القائمة على الفرار من بنوم بنه . وقامت تلك القوات الاجنبية بتنصيب نظام برئاسة هنج سامرين ، وهو نظام يقف رهن اشارة الدولة المسيطرة هناك . ان وجود الدولة الاجنبية يستمر حتى اليوم ، ان يربط ٢٠٠ . ٠٠٠ جندي من قواته في كمبوتشيا . وهذا التدخل ، الذى يوصف بحسن النية ، حرم شعب كمبوتشيا من حقه في تقرير مستقبله ومصيره ، وأدى الى تشريد مئات الآلاف من الكمبوتشيين وأجبرهم على اللجوء الى تايلند . وما زال

هؤلاء اللاجئين في تايلند معشرين على الحدود التايلندية - الكمبوتشية . وما زالت القوات الاجنبية تطارد هم وتطلق عليهم النار . واذ أخذت هذه الظروف في الاعتبار ، كيف يمكن لهذه الهيئة أن ترفض وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية ؟ ان غزو واحتلال القوات الاجنبية لكمبوتشيا يشكلان انتهاكا جسيما لميثاق الأمم المتحدة والمعايير المقبولة للسلوك الدولي .

ان الجمعية لا يمكنها أن تكافئ العدوان بانكار حق الطرف الذى وقع عليه الظلم في تمثيل بلده . ان السكوت على مثل هذا العمل يرقى الى قبول قانون الغاب ، حيث تكون القوة هي الحق . وسوف يعني الرضوخ لأعمال العدوان هذه رفض مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية والالتزام بتسوية الخلافات الدولية عن طريق الوسائل السلمية — تلك المبادئ التي تعدّ مقدسة لدى الأمم المتحدة لضمان السلم والاستقرار الدوليين .

ان حكومة كمبوتشيا الديمقراطية — وهي حكومة تحظى بتأييد ملموس بين القوى الوطنية الكمبوتشية — تتألف الآن من ثلاثة أحزاب وطنية بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير سيهانوك . وهذا دليل واضح على الرغبة العميقة والراسخة من جانب الشعب الكمبوتشي في اصلاح الأخطاء التي فرضت عليه وفي استعادة الحرية والاستقلال والكرامة لبلده الحبيب . لقد وجهت اتهامات بأن الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية هي مجرد تغييرات مظهرية أو موهومة . وهذه ادعاءات في غاية البؤس وعدم المسؤولية ، يمكن أن تصدر من أية جهة ، مع الأخذ في الاعتبار الصراع العرير الذى مايزال مستمرا ضد قوى الغزو ، والمبادئ النبيلة التي نلتزم بالتمسك بها جميعا بوصفنا دولا أعضاء مسؤولة في هذه المنظمة . في الحقيقة ، ماذا يمكن أن يكون أكثر مظهرية ووهما من النظام الذى نصّب عن طريق تدخل دولة أجنبية — وهو نظام لا بد أن يتداعى في غياب ٢٠٠ ألف من القوات الأجنبية التي ما تزال ترتكب الأعمال العدوانية ضد القوى الوطنية في كمبوتشيا وعبر الحدود التايلندية الكمبوتشية .

ان التصميم والحكمة ، والاحساس المتأصل ، في المقام الأول ، بالوطنية لدى القوى الوطنية الكمبوتشية الذى يحملها على الوقوف سوياً في مواجهة المأساة التي تحلّ ببلدها أمور تستحق اعجابنا العميق . ان ماليزيا ترحب بهذه التطورات وهي ، في الواقع ، تعتبرها خطوة ايجابية وهامة نحو تحقيق حل سياسي شامل لمشكلة كمبوتشيا . ومن المؤسف أن تستمر فييت نام في جهودها لفرض حل عسكري للحالة في كمبوتشيا . في ظل هذه الظروف ، فان شرعية محاولة الوطنيين الكمبوتشيين لتحرير بلد هم من السيطرة الأجنبية يجب لذلك الاعتراف بها .

ومما يبعث على الارتياح ان الحكومة الائتلافية لكموتشيا الديمقراطية الآن بقيادة صاحب السمو الملكي الأمير نوروم سيهانوك ، وهو وطني يتمتع باحترام كبير دوليا . الأمير ، الذي يحبه كشميرا الشعب الخميري ، هو أيضا أب ومؤسس لحركة عدم الانحياز . ولقد مرّ بتجارب مريرة في كفاحه لاقامة دولة محايدة وغير منحازة حقا في كموتشيا . وان حكومة كموتشيا الائتلافية التي تتألف من ثلاثة أحزاب وطنية ، تتيح فرصة يمكن أن تتوصل الأطراف المعنية عن طريقها بالعمل الحقيقي الى حل سياسي شامل لمشكلة كموتشيا . وفي الواقع ، انها البديل السياسي الوحيد المتوقّر . وينبغي على فييت نام أن تنتهز هذه الفرصة .

ان المجتمع الدولي ، كما اتضح ذلك من اعتماد القرارات ٢٢/٣٤ ، و ٦/٣٥ ، و ٥/٣٦ ، قد حث بالاجماع على الانسحاب الكامل والشامل للقوات الأجنبية من كموتشيا . كما دعا الى تنفيذ ممارسة تقرير المصير في كموتشيا لتمكين الشعب من اختيار حكومته بأسلوب ديمقراطي ، دون أي تدخل خارجي أو قهر . وقد أكد هذا الموقف أيضا المؤتمر الدولي بشأن كموتشيا ، الذي عقد في نيويورك في حزيران/يونيه ١٩٨١ . وهو يعدّ اطارا كاملا سوف يفي بمصالح كل الأطراف المعنية . وقد قوبلت هذه النداءات لسوء الحظ بتجاهل الدولة المحتلة ، التي تهتم فقط بمواصلة جهودها لفرض حل عسكري على المعضلة السياسية التي يعاني منها هذا البلد الهائس .

ان جنوب شرق آسيا اقليم يتألف من بلدان صغيرة ، لا تطمح شعوبه الا في أن تُترك وشأنها حتى تقوم بواجب بناء الأمة والتنمية الاقتصادية . واننا لا نطلب أكثر من هذا . ولكن لكي يسود السلم والاستقرار لا بد أن يكون هناك التزام دقيق بمبادئ الميثاق . واننا نرى ان التطورات في كموتشيا انما تعارض هذا المبدأ . وتحتاج المشكلة الى حسم بحيث يمكن إعادة السلم والوثام الى الاقليم ، حتى يمكننا أن نعيش سويا مع بعضنا البعض دون شك أو ريبية وحتى لا نصبح مخالبا لدول خارجية في صراعاتها الايديولوجية . وان هدفا النهائي هو اقامة منطقة للسلم ، والحرية والحياد .

لم يتغير الموقف السياسي في كموتشيا ، رغم مزاعم بعض الجهات انه قد تم انسحاب جزئي . ولا تزال كموتشيا تحت الاحتلال الأجنبي بينما يساند نظامها وجود أكثر من ٢٠٠ ألف من القوات الفيتنامية في ذلك البلد - وهو أكبر تركيز لقوات الغزو في أي مكان آخر من العالم . وان الخيار



أمام الجمعية واضح . فسوف يعني رفض وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية اعتراف الأمم المتحدة بهذه الحالة في كمبوتشيا كأمر واقع . ومن الناحية الأخرى ، فإن الدعم المستمر لحصول كمبوتشيا الديمقراطية على مقعدها سوف يعزز التزامنا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وإيماننا بالقانون الدولي . ويؤيد وفد بلادى قبول وثائق تفويض كمبوتشيا الديمقراطية ويرفض التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 في ٢٢ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ .

السيد لوس (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يؤيد وفد بلادى

تماما توصيات لجنة وثائق التفويض الواردة في الوثيقة A/37/503 . وكما ذكرنا في مناسبات سابقة ، تعتبر بابوا غينيا الجديدة حكومة كمبوتشيا الديمقراطية الممثل الشرعي الوحيد لشعبها . ولهذا نؤيد تماما وثائق تفويض وفد كمبوتشيا الديمقراطية . ولا يؤيد وفدى بأية طريقة أعمال النظام السابق في كمبوتشيا الديمقراطية ، حيث كان هناك الكثير من المعاناة البشرية والآلام والخسائر الفادحة في الأرواح ، ولكننا نعتبر غزو فييت نام لذلك البلد انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة وتهديدا خطيرا للسلم والأمن في تلك المنطقة وفي العالم بأسره .

تمشيا مع الحاجة الى السلم والأمن في المنطقة فقد سبق لنا أن أعربنا عن سرورنا في الترحيب بتشكيل حكومة ائتلافية لكبوتشيا الديمقراطية برئاسة نوروم سيهانوك . وطالما بقيت قوات فييت نام في كبوتشيا فان وفد بلادى سيويدي بشدة وثائق تفويض كبوتشيا الديمقراطية .

السيد غولوب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما من حاجة بي السى التعليق بصورة مستفيضة على وثائق تفويض كبوتشيا الديمقراطية في الأمم المتحدة ، نظرا لأن وفد يوغوسلافيا قد أعرب بتصويته عن رأيه في مختلف المناسبات .  
الا أن التعديل موضع البحث يتسم بناحيتين : ناحية اجرائية وناحية سياسية . ولا يمكن لوفدى أن يصوت لتأييد التعديل وفقا لأى من وجهتي النظر .

وفي معرض الحديث عن الاجراءات فان لجنة وثائق التفويض قد نظرت في كامل صلاحيات الدول الأعضاء ومن بينها كبوتشيا الديمقراطية ووجدتها صحيحة . ونرى في تقرير اللجنة أن وثائق تفويض كبوتشيا الديمقراطية كانت موضع مناقشة . وأن توصية اللجنة واضحة ومبررة تماما في رأينا . ومن الواضح أن اللجنة قد توصلت الى نتيجة مفادها أن وثائق تفويض كبوتشيا الديمقراطية تتفق والمادة ٢٧ من النظام الداخلي ، وبناء على ذلك قدمت اللجنة وفقا للمادة ٢٨ تقريرها اليها . هذه كانت ولاية اللجنة وقد اضطلعت بها بصورة تامة . ان اللجنة التي يرأسها مثل جزر البهاما السيد ديفيدسون هيبيسن لم تتجاوز صلاحياتها .

واولئك الذين ينكرون صحة وثائق تفويض كبوتشيا الديمقراطية يفعلون ذلك على أسس غير اجرائية . انهم يثيرون اعتبارات سياسية . وقد يكون من المفيد أن ندلي ببعض كلمات عن هذه الناحية أيضا .  
ان كبوتشيا الديمقراطية عضو في الأمم المتحدة كما أن ممثلي حكومة كبوتشيا الديمقراطية هم الممثلون الشرعيون لكبوتشيا الديمقراطية . وقد أكدت الجمعية العامة هذه الحقيقة في مناسبات مختلفة .  
ان شعب كبوتشيا الديمقراطية وحكومته الشرعية ما برحا يكافحان منذ سنوات من أجل تحرير بلدهم ومن أجل الاستقلال والسيادة . ان شعب كبوتشيا الديمقراطية وحكومته الشرعية يكافحان ضد قوى الاحتلال والنظام الذى اقامه ويؤيده الغزاة الذى لا يمثل الا آلة الحرب التابعة للغزاة .

وقد طرأ تطورها م وإيجابي جدا فقد انشئت الحكومة الائتلافية لكبوتشيا الديمقراطية . ان تشكيل هذه الحكومة هو تعبير عن الحق المقدس غير القابل للتصرف لكل شعب في توحيد جميع قساواه بهدف طرد الغزاة الأجانب وتقرير مصيره بنفسه .

ان تشكيل حكومة الائتلاف قد عزز وحدة جميع القوات الكبوتشية المكافحة ضد التدخل والاحتلال الأجنبيين وهدف هذه الحكومة أن ترسي من جديد استقلال وسيادة كبوتشيا الديمقراطية غير المنحازة التي يرأسها رئيس كبوتشيا الديمقراطية سمو الأمير نوردوم سيهانوك وهو أب من الابناء المؤسسين لحركة عدم الانحياز وقد اشترك في المؤتمر الأول لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في بلغراد منذ ٢١ عاما . وكذلك في المؤتمرات الأخرى لبلدان عدم الانحياز . وقد أثبتت التزامه بميثاق الأمم المتحدة وسياسة عدم الانحياز في مناسبات مختلفة وفي ظل ظروف صعبة . ان ما يتمتع به من احترام وشهرة وتقدير يتجاوز حدود بلاده بكثير .

اننا على وشك قبول وثائق تفويض حكومة بلد تعرض للغزو والاحتلال . ماذا سينجم اذا ما سكتنا على أن يكون للجار الحق في أن يقيم حكومة ونظاما على هواه في بلد مجاور ؟ وان نذكر ما ورد في ميثاق منظماتنا وفي مبادئ عدم الانحياز نجد أن واحدا من أكثرها أهمية ألا وهو حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية . ومن ثم عدم قبول وقرار الحالات الناجمة عن التدخل العسكري الأجنبي . يجعلنا لا نقبل التشكيك في حقوق حكومة كبوتشيا الديمقراطية بل على النقيض من ذلك فاننا نطلب تأكيدها .

السيد فوآنه توان (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان الجمعية العامة مدعوة هذا العام مرة أخرى للقيام بشيء ما كان ينبغي أن تقوم به وهو مناقشة موضوع تمثيل كبوتشيا . لأن هذا الموضوع قد تم حله منذ ٧ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ وهو اليوم الذي قام فيه شعب كبوتشيا بالاطاحة بنظام الابادة الجماعية وتولى بنفسه أمور مصيره . ومنذ ذلك الوقت فان جلاى النظام البائد لبول بوت . نظام الابادة يحاول العودة بشعب كبوتشيا الى الوراء وأن يعيد اليه عهد العبودية وذلك في الوقت الذي يقوم فيه شعب كبوتشيا اليوم باحيا حضارته القديمة الشهيرة بحضارة انكور .

وانا كانت الجمعية العامة تبحث هذا الأمر اليوم فان ذلك يرجع الى أن هناك من يدعون انهم يدافعون عن حقوق الانسان لا خفاً حقيقة انهم يدافعون فعلاً عن دعاة الابادة الجماعية والصهيونية والعنصرية والفاشييين الجدد . ولأن هناك من يدعون انهم يدافعون عن مجازع وأغراض ميثاق الأمم المتحدة ه لكي يعارضوا تحت راية الأمم المتحدة حق الشعوب في تقرير مصيرها ه منتهكين الاستقلال والسيادة ومتدخلين في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى . ان هؤلاء هم نفس الذين أمروا عصابة بول بوت بالقضاء على ثلاثة ملايين من أبناء كموتشيا في مذبحه خطيرة ه وشنوا حرباً عدوانية مستخدمين أكثر أنواع السلاح والعتاد العسكري تطوراً ه فيطعدا الأسلحة النووية ه ضد شعوب وبلدان الهند الصينية .

رغم ادعاء حسن النوايا فان الحجج التي تبرر التصويت لصالح عصاة بول - بوت في الأمم المتحدة أصبحت مفضوحة . لذلك ، فقد اقتضى الأمر في هذا العام الى اقامة حكومة ائتلافية في كمبوتشيا الديمقراطية ووصفها بأنها تحالف جديد يختلف ، فسي رأى خالقيه ، اختلافا كاملا عن نظام الابداء الجماعية البائد لبول - بوت .

أين توجد الحقيقة اذن ؟

الواقع أنها محاولة لوضع قناع على جماعة بول - بوت . ففي صحيفة أساهي شمبون اليابانية نشر في عددها الصادر في ١٧ تموز/يوليه ١٩٨٢ ما يلي :

" لقد حدثت بعض أشياء غير عادة ولكن كان يجب أن تحدث ، فقد البس سون سان وسيهانوك قناع التشريف وسط كمبوتشيا الديمقراطية التي يحكمها بول - بوت ذلك المجرم البشع الذي أدين بسبب المذابح الفظيعة التي ارتكبها ، وسمى ذلك كله حكومة الائتلاف " .

وبعد اطاحة شعب كمبوتشيا بعصاة بول - بوت قامت بكين بوضع خطة طويلة الأجل " لاسترداد " كمبوتشيا ، وفرض نظام الابداء الجماعية من جديد ، والقضاء على استقلال وسيادة بلدان الهند الصينية الثلاثة وزيادة التوتر في جنوب شرقي آسيا . لقد قامت السلطات الصينية بتمويل فلول العصابات المسلحة لبول - بوت وامدادها بالعتاد . لقد فعلت ذلك في المعابد القائمة على حدود كمبوتشيا وتايلند ، آملة في أن تتمكن تلك الفلول من العودة الى كمبوتشيا بقوة السلاح . كما حاولت من جهة أخرى اخفاء الوجه الكريه لعصاة بول - بوت عن طريق دفعها الى التحالف مع الفئات الرجعية الأخرى من الخمير .

وبعد خمسة أيام فقط من الانقلاب والاطاحة بنظام بول - بوت ، أعطى دنيغ اكسيا وبينج بنفسه تعليمات للمجرم اينغ سارى وهي :

" من أجل كسب تعاطف عدد كبير من الناس لابد أن تقيموا تحالفا مع سيهانوك ، لما لذلك من تأثير على الكثيرين وعلى جبهة التحرير التابعة لسون سان ، لأن هذه القوى تتخذ مقرا لها في الولايات المتحدة الامريكية وفي بلدان مثل تايلند " .

لقد أكد دينغ على اينغ سارى أنه " لا ينبغي أن يقلل من اليقظة تجاه سيهانوك " وأكد أن مثل هذا التحالف يمكن أن يكون له مغزى استراتيجيا كبيرا . تلك مقتطفات من محضر الاجتماع الذى عقد في ١٣ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ بين دينغ اكسيا وبينغ واينغ سارى .

ومنذ ذلك الوقت ، توطأت الصين والولايات المتحدة من أجل تشكيل تحالف في أقرب وقت ممكن بين فئات الخمير الرجعية الثلاث ، وذلك رغم التناقضات التي تفصل بينها . ألم يصرح سيهانوك ذاته أكثر من مرة بأن التعاون مع عصاة بول - بوت يعتبر تعاوناً مع جلادى شعب كمبوتشيا ؟

ولكن الزمن ليس صالحاً لعصاة بول - بوت وأسيادها . ان الخطط العسكرية التي أعدت لموسم الأمطار ، ولا سيما في ١٩٨١ ، والتي كانت ترمي الى اقتطاع أجزاء من أراضي كمبوتشيا ، قد فشلت ومن ثم ، فان كل محاولة للسيطرة على تلك الأراضي قد تبخرت . وفي الوقت ذاته وعلى الصعيد الدولي ، فان محاولات طرد عصاة بول - بوت من الأمم المتحدة تسير قدماً . وفي مواجهة هذا الموقف اضطرت سلطات بكين الى اقامة هذا التحالف . ومن ثم نشأت " الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية " وتتم تشكيلها في كوالالمبور - وقد ذكرت صحيفة دى فيلنت الألمانية الغربية في عددها الصادر في ٢٤ حزيران /يونيه ١٩٨٢ " أن هذا التحالف يخدم أغراض السياسة الخارجية للصين " .

ويكفي أن يلقي المرء نظرة عابرة على اعلان تشكيل الحكومة الائتلافية في كمبوتشيا الديمقراطية لكي يدرك أن تلك الحكومة لا تزال هي عصاة بول - بوت ، ولا تزال جميع السلطات فيها مركزة في أيدي بول - بوت واينغ سارى وخيو سامفان . ان هذا الاعلان لم يخف التناقضات القائمة بين تلك الفئات المتنافسة الثلاث . ولا شك أنه يتركنا نعتقد أن ذلك التحالف يضم في مخدع واحد أولئك الذين تراودهم أحلام متعارضة ، ويجعل آفاق هذا التحالف شديدة الاضطراب . لقد ورد في اعلان كوالالمبور فيما يتعلق بتشكيل " حكومة ائتلاف لكمبوتشيا الديمقراطية " :

" ان كلا من الفئات الثلاث المشتركة في الائتلاف تحتفظ لنفسها بحرية التصرف اذا ما تعرضت حكومة الائتلاف لمأزق يحول دون قيامها بمهمتها وفي مثل هذه الظروف فان الدولة الحالية التي يرأسها سعادة خيوسامفان سوف يكون لها الحق في الاشتراك في الأمم المتحدة لضمان استمرارية تمثيل كمبوتشيا الديمقراطية " .

وفيما يتعلق بعصاة بول - بوت ، لا يمكن للبشرية التقدمية أن تنسى جرائم الابداء الجماعية ضد ثلاثة ملايين من الكمبوتشيين ، تعرضوا لمذبحة وحشية . وفي ظل نظام بول - بوت كانت كمبوتشيا تعج بالمقابر الجماعية لضحايا الابداء الشاملة . وهناك بعض الأمثلة على ذلك ، فقد اكتشفت مؤخرا مقبرة جماعية تضم بقايا ١٤٥ شخصا في منطقة سواى توينر باقليم سواى رينغ على بعد حوالي مائة كيلو متر جنوب غربي بنوم بنه . ومنذ وقت قريب ، وقد جاء في نيا لوكالة أنباء اس بي كيه بتاريخ ٢٠ تشرين أول / اكتوبر ١٩٨٢ أنه قد اكتشفت مائة مقبرة جماعية في جزيرة كوه ثمي تضم رفات ١٦ ألفا من الأشخاص ، وتقع في منطقة سانغ على بعد ٥ كيلو مترا جنوب بنوم بنه . لقد زار كثير من الزوار الأجانب سجن تول سلينغ المعروف بالمذابح الخطيرة التي ارتكبتها فيه عصاة بول - بوت ، ضمن عشرات الآلاف من الأشخاص بما فيهم الاجانب ، وخلال مؤتمر صحفي عقد في أول تشرين الأول / اكتوبر الماضي ، أوضحت وزارة الثقافة والاعلام لجمهورية كمبوتشيا الشعبية أن عصاة بول - بوت قد سجنن وعذبت وذبحت في هذا السجن على الاقل ١١٠ شخصا اجنبيا ، وتم التعرف على ٨٥ شخصا من بينهم ، منهم ٣١ تايلنديا و ٢٤ باكستاني ، و ١٤ هندي ، و ٥ أمريكيين ، و ٤ لاويين ، و ٣ فرنسيين ، و ٢ استراليين وواحد من نيوزيلندا وآخر انجليزيا . ويدل ذلك على طبيعة الابداء الجماعية التي تتسم بها عصاة بول - بوت . اننا نتساءل كيف تستطيع السلطات الصينية تضليل الرأي العام بواسطة حكومة الائتلاف التي

شكلتها ، أو أن تخفي عن الرأي العام طبيعة بول - بوت التي لم تتغير ؛ إن تأييد هذا النظام أيا كانت مبرراته ، يعني تأييد بول - بوت ومنح يد العون للسلطات الصينية في محاولتها إعادة فرض عصابة بول - بوت على شعب كمبوتشيا ، وعرقلة الحوار بين مجموعتي دول الهند الصينية ورابطة دول جنوب شرقي آسيا من أجل التوصل إلى حلول سلمية لمشكلات المنطقة .

إن منح الصفة التمثيلية في الأمم المتحدة لجماعة من الناس تدعي أنها حكومة ائتلاف مشكّلة في الخارج ينبغي اعتباره سابقة خطيرة بالنسبة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة . ومن المؤسف أن بعض الدول قد ساعدت الصين في معاونتها عصابة بول - بوت على تشكيل حكومة الائتلاف في المنفى من أجل الوقوف في وجه نهضة شعب كمبوتشيا . وهذا العمل ليس من شأنه أن يسهم في اقرار السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا بل انه يشكل سابقة خطيرة بالنسبة لتلك البلدان ذاتها ، في الوقت الذي تقوم فيه الصين بمواصلة تدعيم القوات الماوية في مختلف بلدان المنطقة لتحقيق أغراضها التخريبية .



وفي الوقت الحاضر ، هناك حركة شعبية تزداد انتشارا في العالم وتطالب بطرد عصابة بول بوت من الأمم المتحدة . هذه الحركة تزداد انتشارا في الولايات المتحدة وفي بلدان اخرى لقد وجهت اللجنة الوطنية الامريكية لطرد بول بوت من الأمم المتحدة رسالة مفتوحة الى الرئيس ريفان تتضمن التماسا موقعا عليه من ٣٠٠٠ شخص ينتمون الى مختلف قطاعات الشعب الامريكسي يطلبون من حكومة الولايات المتحدة بعدم التصويت تأييدا لابقاء مقعد كمبوتشيا في أيدي التحالف الثلاثي المزعوم .

وفي ١٥ أيلول / سبتمبر الماضي ، وفي اجتماع اللجان الفرعية الثلاث للجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الامريكسي انتقد السيد دون بونكر الموقف المتصلب لحكومة ريفان بالنسبة لمسألة تمثيل كمبوتشيا . وخلال الحملة الانتخابية ، انتقد ريفان بصفته مرشحا ، سياسة حكومة كارتر فيما يتعلق بحقوق الانسان ، تلك السياسة التي وصفها ريفان بأنها " نفاق واضح " لأن حكومة الرئيس كارتر كانت قد صوتت لصالح شغل عصابة بول بوت لمقعد كمبوتشيا في الأمم المتحدة . ولكننا اليوم نشهد حكومة ريفان بدورها " تحاول اقناع الكونغرس بالأسباب التي دعته الى التصويت في صالح الابقاء على مقعد بول بوت في الأمم المتحدة " .

وفي رسالة موجهة الى الأمين العام والو رئيس الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، بتاريخ ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، فان سعادة السيد هوانغ سون ، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، عبر بقوة عن احتجاجه الشديد " على وجود مرتكبو جرائم اباداة الجنس هؤلاء والمتآمرين معهم وفي هذه الجمعية ، فوجودهم هذا أمر غير اخلاقي ، وغير شرعي ويتعارض مع روح ميثاق الأمم المتحدة . ومع آمال ومصالح الشعب الكمبوتشي في تحقيق نهضته الكاملة ، ويشكل اهانة لذكرى اكثر من ثلاثة ملايين من أبناء كمبوتشيا راحوا ضحية مذبحه بشعسة ، كما يشكل اعتداء على الضمير العالمي " . ( A/37/481 ، مرفق ، ص ١ )

اننا نعتقد أن الوقت قد حان لأن تولي الأمم المتحدة اهتماما للتطلعات المشروعة لشعب كمبوتشيا وللمطالب الملحة لشعوب العالم لوضع حد لموقفها غير الصحيح تجاه مسألة تمثيل كمبوتشيا من وسطها . ان مواصلة دعم عصابة بول بوت أيما كانت صورته ، يعني دعم جماعة من المجرمين

واسيادهم لعرقلة جهود شعب كموتشيا من أجل اعادة البناء السلمي ، ويعني كذلك تشجيع الرجعيين أيا كان مثلهم ، والفاشيين الجدد في العالم على منافسة بول بوت في الأعمال الاجرامية ضد شعوبهم .

ومن الضروري أن ننظر فقط الى الأعمال الوحشية التي لم يسبب لها مثل ، والتي ترتكبها بكل برو ، القوات الاسرائيلية المحتلة وعلاؤها ضد المواطنين الفلسطينيين العزل ، من الشيوخ والنساء والأطفال ، في المذبحة التي حدثت في مخيمي اللاجئين في صبرا وشاتيلا في غرب بيروت في ١٧ أيلول /سبتمبر الماضي ، حتى ندرك المسؤولية ، وعلى الأقل المسؤولية الأخلاقية ، التي تتحملها الأمم المتحدة . فمن هتلر الى بينوشيه ، ومن بينوشيه الى بول بوت ، ومن بول بوت الى بيغن ، فان منطلق الأحداث سيدفع هذه السلسلة الحتمية الى الأمام ما لم توقف في الوقت المناسب بتدابير حازمة وفعالة تتفق مع ضمير الانسان ومع القانون الدولي بدلا من ذرف دموع التماسيح أو التفوه بعبارات بلاغية ليست سوى مناورات مسترة وخفية وقاسية .

على منظمنا أن تطرد عصابة بول بوت من وسطها حتى تكسر المأزق الذي فرض عليها طوال ما يزيد عن ثلاث سنوات والخاص بمسألة تمثيل كموتشيا . ولا تستطيع الام المتحدة ان تستمر دون حد في العمل ضد مبادئ ميثاقها وفي تناقض مع القانون الدولي والاخلاق الدولية بأن تبقى في وسطها جماعة من مرتكبي جرائم الابادة الجماعية ، أطاح بها شعب كموتشيا وشجبها الرأي العام العالمي وأدانها المحكمة الشعبية الثورية لبنوم بنه ، جماعة من المجرمين لم يعد لها مكان في أراضي كموتشيا ، ولا تستطيع العيش إلا في المنفى ، ولا تمثل إلا نفسها .

ان وفد بلادى يأسف بشدة أن تسمح الأمم المتحدة باسائة استخدامها من قبل اعداء شعب كموتشيا للتدخل في الشؤون الداخلية لبلد ذي سيادة ، الأمر الذي أوصلها الى مأزق حال بينها وبين أية فرصة لأن تسهم في قضية السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا . ومع ذلك فان شعوب المنطقة ، شأنها شأن شعوب العالم أجمع ، تأمل في أن تقوم الأمم المتحدة بمثل هذه المساهمة .

انه ليؤسفنا ان نذكر الجمعية انه خلال الأعوام الثلاثة من النضال الذي خاضته البلدان

الثلاثة فسي الهند الصينية ضد أكثر حروب العدوان فتكا في التاريخ ، فان الأمم المتحدة لم تعترف بمثلي شعوب تلك البلدان في الوقت الذي كان للمعتدين صوت هام في شؤون هذه المنظمة . ان هذا لم يمنع شعوب الهند الصينية الثلاثة من ان توحد قواها وتتعاون فيما بينها وأن تنتصر في قضيتها العادلة . ولكنه يعني أن الأمم المتحدة طوال هذا الوقت كانت غير قادرة على القيام بالدور البناء ، الذي يطلبه منها الميثاق ، في تسوية المشكلات الخاصة بالهند الصينية وجنوب شرقي آسيا .

ومعد ان تمت الاطاحة بمرتكبي جرائم الابادة وبعد أن أصبح شعب كمبوتشيا سيد مصيره ، فان هذا الشعب مصمم على اعادة بناء بلاده ، وفقا للطريق الذي اختاره بحرية والذي حقق بفضل انجازات هائلة في جميع المجالات . ان الحقائق التي ظهرت خلال السنوات الأربع الماضية تثبت ان جمهورية كمبوتشيا الشعبية أصبحت أكثر استقرارا بعرضي الوقت ، وأنها يوما بعد يوم تصبح أكثر فاعلية في ادارة الشؤون الداخلية والخارجية للبلاد . لقد أصبحت بذلك عاملا قويا لتحقيق السلم والاستقرار في المنطقة . ويمكن ان نتساءل اليوم ، كيف استطاع نظام الشعب تحقيق مثل هذه النتائج اذا لم يكن يتمتع بالثقة الكاملة والتأييد الحار من شعبه في الوقت الذي يقوم فيه التوسعيون والمهيمنون ، بالتواطؤ مع الامبرياليين ببذل كل جهد لمساعدة عصابة بول بوت والرجعيين الخمير الآخرين في انشطتهم المخربة والمدمرة ضد اعادة التعمير السلمي للبلاد بعد ان دمرها مجرمو الابادة الجماعية .

وفيما يتعلق بمقعد كمبوتشيا في الأمم المتحدة ، فان الجمهورية الشعبية قد بينت مؤخرًا درجة عالية من حسن النية . ففي الوقت الذي تؤكد فيه انها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الكمبوتشي وانها لذلك لها الحق الشرعي في مقعدها في الأمم المتحدة ، اعلنت انها لن تطالب فورًا بحقها في أن تمثل في الأمم المتحدة اذا ما قامت الأمم المتحدة بطرد مجرمي الابادة الجماعية وأعاونهم من وسطها .

وهكذا فان الطرف الرئيسي المعني ، ان قام برد ايجابي على الموجة العارمة من الرؤى العام المؤيدة لصيغة المقعد الشاغر كحل مؤقت لمسألة تمثيل كمبوتشيا في الأمم المتحدة ، قد دلل على سعة صدره البناءة لمساعدة الأمم المتحدة في أن تخرج أخيرا من المأزق الذي يحيط هذه المسألة .

ان مشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 الذي قدمته فييت نام يهدف أساسا الى ذلك . لقد صاغ هذا المشروع ، بطريقة واضحة ، ومحددة ، ومقنعة ، الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، السفير سويان سريثيراث الذي اقدم له الشكر الخالص لوفد بلادي . ونأمل أن يحصل هذا المشروع على تأييد واسع من الممثلين . ان التصويت الايجابي على هذا التعديل سيعد عملا عادلا بالنسبة الى شعب كمبوتشيا الشجاع في سعيه لاعادة البناء . وذلك يساعد في تعزيز هوية الأمم المتحدة التي تأثرت في السنوات الثلاث الماضية بوجود عصابة بول بوت في وسطها . ان هذا سيجعل من الممكن للمنظمة أن تلعب أخيرا دورها البناء في تسوية المشاكل المتعلقة بالسلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا .

السيد سوجا (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية): تشهد الجمعية العامة محاولات أخرى لفرض مقترح مفاده ان مقعد كمبوتشيا في الأمم المتحدة ينبغي أن يبقى في أيدي الأفراد ذوي الصفة الخاصة الذين لا يمثلون شعب كمبوتشيا . ان هذا المقترح يتناقض والواقع كما يتعارض مع رغبات ومصالح شعب كمبوتشيا ، ويمثل انتهاكا صارخا لمبادئ القانون الدولي ، لأن مقعد كمبوتشيا حسب هذا المقترح سوف يحتله مرة أخرى ممثلو نظام ادين بابادة ملايين الكمبوتشيين بما فيهم الرجال والنساء والأطفال . أن الطابع المأسوي وغير المعقول لهذه المحاولة لا تنتقص منه حقيقة أن هؤلاء الأشخاص في هذه المرة يظهرون في طبيعة المسح السياسي مع مدعين آخرين من الحكومة الائتلافية المزعومة لكمبوتشيا الديمقراطية . ولا يمكن ان يكون هناك أى شك في أن هدف هذا التجمع الجديد هو مجرد تعزيز المركز العقيم لمؤيدي بول بوت باعطائهم وجها جديدا والتستر على جرائمهم الجماعية . وهكذا ، فان المقترح لا يزال مجرد أداة في أيدي اولئك الذين يأملون بوضوح في الاطاحة بالنظام الثوري الوطني في كمبوتشيا وهو الحكومة الشرعية الوحيدة في تلك البلاد ، التي انتخبها الشعب . ان اولئك الذين يستغلون كل وسيلة متاحة لهم يشنون حربا ضاربية ضد شعب كمبوتشيا .

ونحن مقتنعون بأن وجود وفد هنا لا يمثل شعب كمبوتشيا هو وجود غير شرعي . ويلحق ذلك ضررا كبيرا بسلطة الأمم المتحدة ويشكل عقبة تعرقل مشاركة منظماتنا على نحو فعال في التماس السبل والوسائل البناءة لاعادة اقرار السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . ويتعين علينا أن نضع حدا لهذه الحالة التي تنطوي على مفارقة حقيقية حيث يتم تجاهل الوقائع الراهنة والقانون الدولي ، في الوقت الذي ينبغي فيه أن تتخذ خطوات لاستعادة الحقوق المشروعة لحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية في الأمم المتحدة .

ان حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية هي الدولة الكمبوتشية الوحيدة . وحكومتها هي الممثل الحقيقي والشرعي الوحيد لشعب كمبوتشيا . ان أجهزة تلك الدولة قامت على أساس الانتخابات الحرة التي جرت في أيار/مايو ١٩٨١ ، وهي تعمل في اطار دستور اعتمده أرفع

جمعية تشريعية كمبوتشيا في حزيران / يونيه من العام الماضي . وتعمل هذه الأجهزة بصورة فعّالة في جميع أراضي كمبوتشيا ، وتمتّع بتأييد شعب ذلك البلد . وقد قامت بصورة ناجحة ومستمرة بضمان توحيد البلاد بصورة تامة ، وتعزيز الاقتصاد الوطني الذي دمر تماما أثناء سيطرة أتباع بول بوت ، الأمر الذي ندركه جميعا . ويحدث ذلك التحسّن في ظل ظروف صعبة يتعين فيها على جمهورية كمبوتشيا الشعبية أن تتصدى للهجمات المسلحة من الخارج . وبفضل سياسة عدم الانحياز والسلم والصداقة والتعاون التي تنتهجها ، فانها تتمتع بنفوذ دولي متزايد باطراد .

ويتمثل التعبير الملموس عن هذه السياسة في المقترحات البناءة الهامة التي طرحت مرارا وطورت بهدف التوصل الى تسوية سلمية وتطبيع الحالة في جنوب شرقي آسيا . وفي صياغة هذه المقترحات ، اضطلعت حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية وغيرها من البلدان الاشتراكية في الهند الصينية ، بدور فعّال . ويتجلّى دليل أكثر وضوحا على حسن النية السياسية لتلك الحكومة في استعدادها للموافقة على أن يشغر مقعد كمبوتشيا في الأمم المتحدة في الوقت الحالي . اننا نشيد بالسياسة المحبة للسلم لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، ونؤيد - كما تؤيد تلك الجمهورية - علاقات الصداقة الشاملة والمتنامية على نحو دينامي والقائمة على أساس الاحترام والتعاون المثمر الذي يعود بالفائدة المتبادلة . اننا نؤيد تماما المطلب الشرعي والمبرر في رأينا ، القائل بأن الممثلين الحقيقيين لجمهورية كمبوتشيا الشعبية يجب أن تتاح لهم الفرصة للدفاع عن الحقوق والمصالح الشرعية لشعب كمبوتشيا في الأمم المتحدة .

للاسباب التي أوضحناها ، فان وفد تشيكوسلوفاكيا لن يؤيد المحاولات المبدولة لاتاحة فرصة لتمثيل كمبوتشيا في منظمتنا لاولئك الأشخاص الذين يناهضون الشعب الكمبوتشي ، ولكننا مع ذلك سوف نصوّت تأييدا لمشروع التعديل الوارد في الوثيقة A/37/L.8 .

السيد كرافتس (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن

الروسية) : ان وفد بلادى يجد لزاما عليه أن يعارض مقترحات بعض البلدان ويعلن أن اقامة ما يسمى حكومة الائتلاف في كمبوتشيا الديمقراطية لن يغير بأى شكل الوجود غير الشرعي لطغمة

بول بوت في الأمم المتحدة ، وهي الطغمة التي أديننت بارتكاب الابادة الجماعية ضد شعبها .  
ويجب أن تعترف العواصم الأجنبية والأنصار الأجانب الذين أيدو وتشكيل هذا الائتلاف بأنه  
لم يحظ بأى تأييد من شعب كمبوتشيا ، كما أنه ليس من حقه أن يمثل كمبوتشيا في الأمم  
المتحدة . وإنما هو يخدم غرضاً واحداً فقط ألا وهو التستر على العار الذي لحق بالأمم  
المتحدة من جرّاء وجود أتباع بول بوت في هذه المنظمة .

ان مجموعة الأشخاص الذين يحضرون باعتبارهم ممثلين لكمبوتشيا الديمقراطية المزعومة  
لا يمثلون سوى أنفسهم . وليست لهم أية حقوق شرعية اطلاقاً وليس هناك من سبب يبرر وجودهم  
في هذه القاعة . ويجب ألا يكون لهم أى مكان في الأمم المتحدة .

لقد أجريت انتخابات عامة في جمهورية كمبوتشيا الشعبية على أسس حرة وديمقراطية  
في ١٩٨١ ، وانتخب خلالها الجمعية الوطنية باعتبارها أسمى هيئة تمثل سلطة الدولة .  
وقد أقرت هذه الجمعية دستور البلاد وصادقت عليه .

(السيد كرافتس ، جمهورية  
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

وأقامت عدة أجهزة للدولة تسير الآن على ما يرام . وان حكومة كمبوتشيا الشعبية تمارس السيطرة الفعالة وقدرا كاملا من السلطة على أراضي البلد ، وهي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الكمبوتشي ، وتمتلك الحق المطلق للتحدث باسم كمبوتشيا على المسرح الدولي ، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى .

ان حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية الديمقراطية تضطلع بكافة الالتزامات التي التزمت بها كمبوتشيا بموجب ميثاق الأمم المتحدة . وفي مجال السياسة الخارجية ، تناصر العلاقات السلمية وحسن الجوار والتعاون مع الدول المجاورة ، وذلك من أجل السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا وبقية أرجاء العالم وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

ونحن ندعم كليا موقف جمهورية كمبوتشيا الشعبية كما هو وارد في برقية مؤرخة في ١٧ أيلول / سبتمبر من هذا العام وموجهة من وزير خارجيتها السيد هن سن ، الى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة ، وهي برقية يعرب فيها عن احتجاجه الشديد على وجود هؤلاء المجرمين المدانين في الأمم المتحدة لاعمال الابادة الجماعية ، وتحتوى على طلب طردهم من هذه المنظمة الدولية واعطاء مقعد كمبوتشيا في الأمم المتحدة الى جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب كمبوتشيا .

وفي هذا الصدد ، أرى انه لا بد من التأكيد على انه لا يمكن أن يكون لأي قرار يتخذ ، رغم مشيئة شعب كمبوتشيا ، بشأن وجود بلده هنا ، أي أثر قانوني أو ملزم . لأن مثل هذا القرار يعتبر بمثابة تدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا الشعبية ويمثل انتهاكا جسيما لميثاق الأمم المتحدة .

وانا ما نظرنا الى جوهر المشكلة فلا بد وأن ندرك أن المشكلة قيد البحث اليوم ليست مجرد شكليات قانونية كما يود البعض تصويرها . فهي في الواقع مشكلة سياسية خطيرة وحادة . وهؤلاء الذين يصوتون لقبول وثائق تفويض ممثلي ما يسمى بكمبوتشيا الديمقراطية انما يؤيدون فسي الواقع ،



(السيد كرافتس ، جمهورية  
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

بغض النظر عن الكلمات التي يستعملونها لاختفاء هذا ، عصابة بول بوت الكريهة لدى شعبي  
كمبوتشيا .

ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية سوف تصوت لصالح التعديل الذي قدمته وفود  
عدم الانحياز ، والوارد في الوثيقة A/37/L.8 ، ومن ثم ضد قبول وثائق تفويض عصابة بول بوت  
بأى شكل تتكلم به .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اقترح ، ان لم يكن هناك اعتراض ، لإقفال  
قاعة المتكلمين بشأن هذا البند في الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم .  
وقد تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٢ / ٠٥